

Distr.: General
23 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
التجارة الدولية والتنمية

التجارة الدولية والتنمية

تقرير من الأمين العام

موجز

مع تحرك المجتمع الدولي صوب وضع إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا يزال الدور الحيوي للتجارة كعامل تمكيني أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع أمراً لم تتناوله على نحو واف بعد أهداف التنمية المستدامة الجديدة. وقد شهدت التجارة الدولية على مدى العقدين الماضيين تحولات جذرية من حيث الحجم والهيكل والأنماط، تمخضت عن فرص وتحديات جديدة. وتظل مسألة إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى القواعد ويقوم على الانفتاح والشفافية والشمولية وعدم التمييز ويمكن التنبؤ بمعاله المستقبلية جزءاً لا يتجزأ من إيجاد بيئة اقتصادية تمكينية. ولقد أسفر المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في بالي بإندونيسيا في الفترة من ٣ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عن حزمة من الإعلانات والصكوك الأخرى منها اتفاق تيسير التجارة. ولسوف يتعين على منظمة التجارة العالمية، في المرحلة التالية لانعقاد المؤتمر، أن تحدد بوضوح سبل المضي قدماً حتى يتسنى اختتام جولة الدوحة بعد دمج المسائل ذات الصلة بالتنمية فيها. إن النظام التجاري الدولي يواجه خطر التفتت مع ازدياد العمليات الإقليمية وتلك "المحدودة الأطراف"، الأمر الذي يهدد مركزية النظام التجاري المتعدد الأطراف ومصداقيته. وينبغي عند النظر في إنشاء بيئة تمكينية أن تؤخذ هذه العمليات الجارية في الاعتبار وأن يُعزز الاتساق بين السياسات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من أجل دعم القدرات الإنتاجية وتوسيع نطاق المشاركة في عمليات الإنتاج لتحقيق النمو المستدام.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200814 190814 14-58149 (A)



أولا - مقدمة

١ - تصبح التجارة مفتاحا من مفاتيح النمو والتنمية، إذا ما توافرت لذلك الظروف الملائمة. فهي الوسيلة التي تمكن الأسواق المحلية الصغيرة من التغلب على القيود التي تعترضها، إذ تسمح لها بالوصول إلى أسواق خارجية أكبر حجما وإلى المهارات والتكنولوجيات ورؤوس الأموال اللازمة لتحسين استخدام الموارد الإنتاجية وتحفيز التحول الهيكلي. وقد شهدت التجارة على مدى العقود الماضية سلسلة من التحولات الجذرية من حيث الحجم والهيكل والأنماط، وتغيرت وفقا لذلك طرائق إسهام التجارة في الاقتصاد. وفتحت هذه التحولات الباب لفرص، لا تخلو من تحديات، لشق طريق جديد للنمو يتجه نحو تحقيق مقتضيات ما بعد عام ٢٠١٥ المتمثلة في التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

ثانيا - التطورات في مجال التجارة الدولية

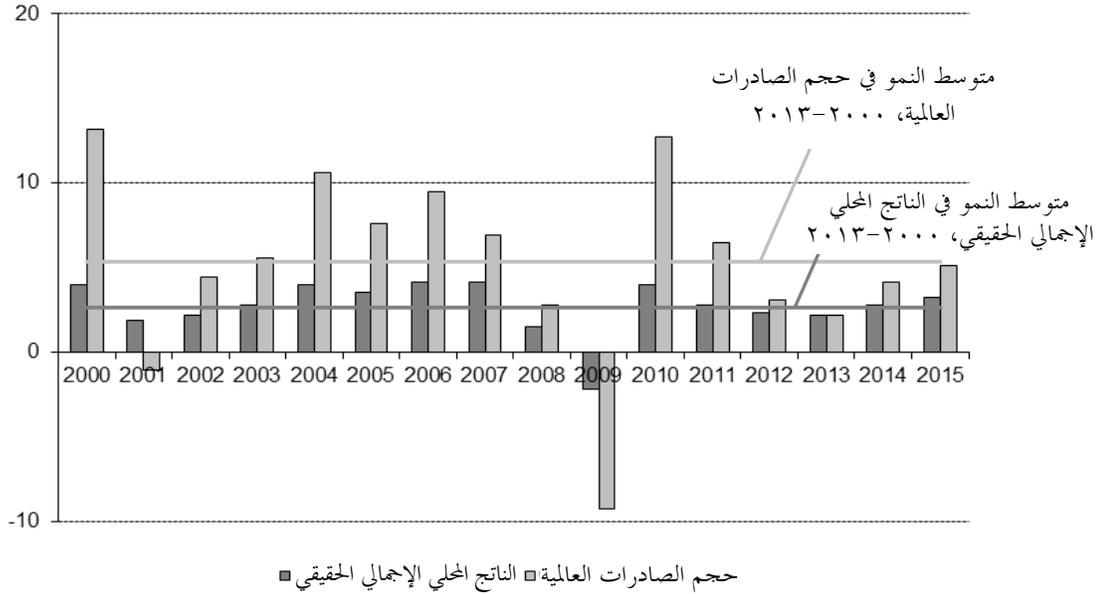
الاتجاهات الحديثة

٢ - لم تعد التجارة بعد إلى مستويات الدينامية ومسارات النمو السريع التي عهدها في السنوات السابقة للأزمة الاقتصادية العالمية. فالتوسع في حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات الذي حدث في عام ٢٠١٣ جاء بوتيرة متواضعة نسبتها ٢,٢ في المائة، أي بمعدل لا يقل فقط عن معدل النمو المتوسط المسجل في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣ بل ويعتبر أيضا من أضعف معدلات النمو منذ عام ٢٠٠٢ (الشكل الأول)^(١). وقد شهدت البلدان النامية توسعا في الصادرات فاقت وتيرته (٣,٢ في المائة) ما حققته البلدان المتقدمة النمو (١,٦ في المائة). والتنبؤات المتوافرة حاليا تشير إلى أن التجارة ستشهد نموا متسارعا يبدأ في عام ٢٠١٤ ويستمر في عام ٢٠١٥.

(١) انظر: *World Economic Situation and Prospects 2014* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.C.2) والنسخة المحدثة من التقرير المذكور في منتصف عام ٢٠١٤.

الشكل الأول

التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والصادرات (من السلع والخدمات) في العالم، ٢٠٠٠-٢٠١٥



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

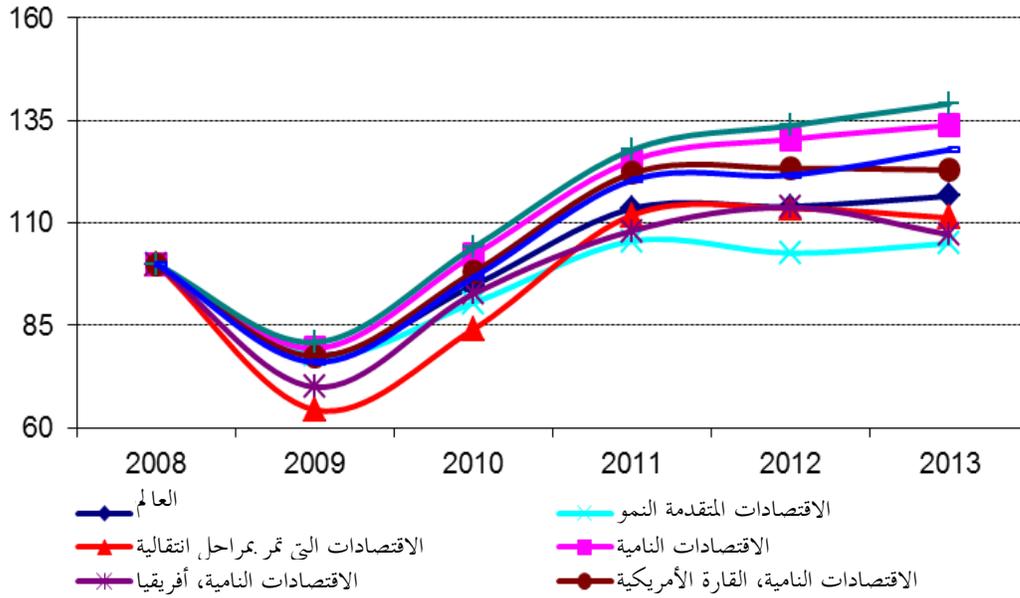
٣ - وهذا الأداء التجاري الضعيف يعكس الركود المستمر في نمو الطلب على الواردات على صعيد الاقتصاد العالمي. وقد سجل الناتج العالمي نمواً متناقلاً نسبته ٢,٢ في المائة، منخفضاً بذلك عن نسبة ٢,٣ في المائة التي حققها في عام ٢٠١٢. وكان معدل النمو ضعيفاً للغاية في البلدان المتقدمة النمو إذ لم يتعد نسبة ١,١ في المائة؛ بينما واصلت البلدان النامية حفزها للطلب العالمي من خلال معدل نمو بلغ ٤,٦ في المائة. ولئن كان المعتاد منذ تسعينيات القرن الماضي أن تنمو التجارة العالمية بوتيرة توازي تقريباً مثلياً وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فإن نمو التجارة في العامين الماضيين جاء بوتيرة مساوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي. ولتبيّن ما إذا كان هذا الأمر يعكس تغيرات هيكلية طرأت على الصلة بين التجارة والتنمية أم أنه ببساطة نمو مواكب للدورات الاقتصادية، ينبغي إيلاء اهتمام متواصل للموضوع.

٤ - وفي عام ٢٠١٤ بلغت القيمة الاسمية لصادرات البضائع العالمية ما قدره ١٨,٨ تريليون دولار وبلغت القيمة نفسها لصادرات الخدمات ما قدره ٤,٧ تريليون دولار. ومن الواضح أن أغلب المناطق النامية، ولا سيما آسيا، قادت عملية إنعاش

الصادرات العالمية التي تلت الأزمة (الشكلان الثاني والثالث). أما أقل البلدان نمواً، وقد بدأت في مستوى منخفض، فشهدت توسعاً شديداً السرعة في صادراتها من الخدمات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

الشكل الثاني

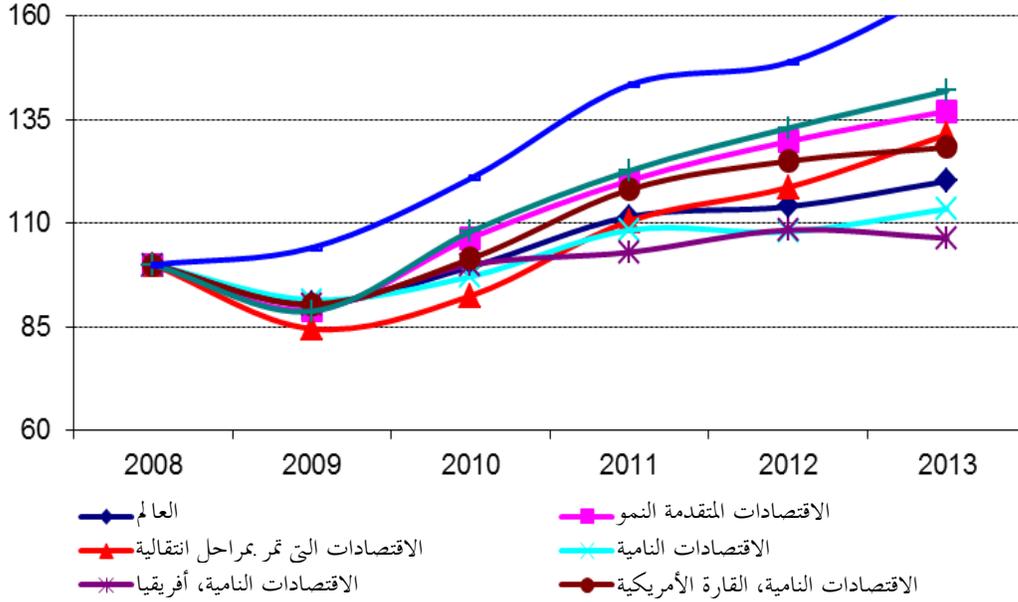
التغير في الصادرات من البضائع حسب المناطق، ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٢٠٠٨=١٠٠)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

الشكل الثالث

التغير في الصادرات من الخدمات حسب المناطق، ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٢٠٠٨=١٠٠)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

الاتجاهات الأطول أجلا والتحديات الناشئة

٥ - في العقود الماضية، كان هناك توسعٌ دينامي في التجارة العالمية حفزه التطور العلمي وانخفاض تكاليف التبادل التجاري وانفتاح بيئته عموماً وتوسع سلاسل القيمة العالمية. وزاد حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى خمسة أمثاله في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٣.

٦ - وكان تزايد مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية هو المحرك لهذا الاتجاه العالمي: فقد ارتفعت حصة هذه البلدان من صادرات البضائع العالمية من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٣. وشكلت حصة البلدان النامية في آسيا وحدها نسبة ٣٦ في المائة من صادرات العالم من البضائع في عام ٢٠١٣. وقد صاحب ازدياد التبادل التجاري تصاعداً في الدخل الحقيقي للفرد في جميع أنحاء العالم. وفي أغلب المناطق النامية، كانت الزيادة في متوسط النمو السنوي لدخل الفرد أسرع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مما كانت عليه في أي عقدٍ ماضٍ. إلا أن هناك تنوعاً كبيراً في أداء التجارة في مختلف البلدان فيما يشبه الميزان الذي تميل كفته بشدة نحو

حفنة من الاقتصادات. والواقع أن أكبر عشرين بلدا مصدرا، ومعظمها من المناطق المتقدمة النمو ومن آسيا، تشكل حصتها من صادرات البضائع العالمية ما نسبته ٧٠ في المائة. وفي حين شهد ٧٥ بلدا نموا معدل نمو سنوي في الصادرات يزيد متوسطه على ١٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، شهدت خمسة بلدان انكماشاً في الصادرات وسجل ٦٠ بلدا عجزاً مستمرا في الحساب الجاري مما جعلها تحلّ في وضع غير موات بطبيعته لتحقيق نمو مدفوع بالتصدير.

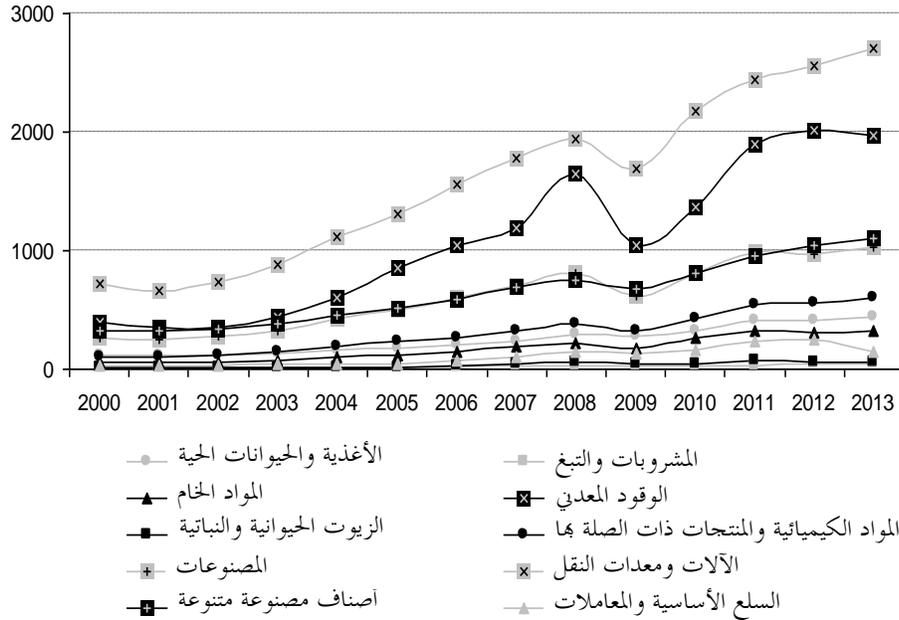
٧ - وكان التوسع السريع في صادرات البلدان النامية مدفوعا بتنامي أهمية المصنوعات منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، مع ازدياد وتوطد التبادل التجاري في إطار سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية في مجال إنتاج سلع من قبيل الإلكترونيات والمركبات الآلية (الشكل الرابع). ومن إجمالي الصادرات غير النفطية، ناهزت حصة المصنوعات في المتوسط نسبة ٨٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ بالنسبة للبلدان النامية التي ازدادت فيها الكثافة التكنولوجية لمنتجات التصدير ازديادا ملحوظاً. وجانب كبير من التجارة في إطار سلاسل القيمة العالمية يتم في نطاق الصناعة الواحدة أو المنطقة الواحدة. وكانت حركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعارف عبر الحدود حافزا آخر لاتساع نطاق سلاسل القيمة العالمية. ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن ما يقرب من ٨٠ في المائة من التجارة العالمية تشارك فيه شركات عبر وطنية وأن ثلث هذا المجموع يتم في نطاق الشركة الواحدة^(٢).

(٢) انظر: *World Investment Report 2013* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.II.D.5)، و *World Investment Report 2014* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.D.1).

الشكل الرابع

صادرات الاقتصادات النامية حسب فئات المنتجات، ٢٠٠٠-٢٠١٣

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



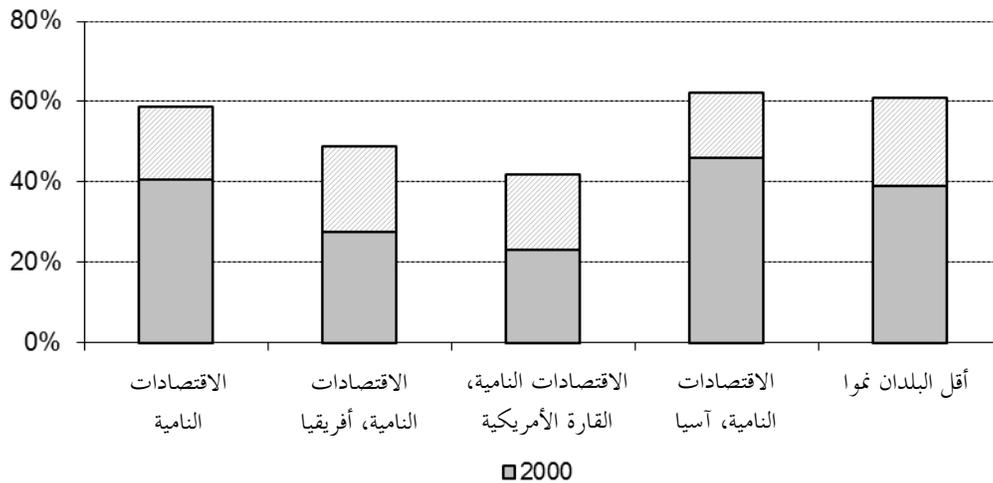
المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

٨ - ومن أهم سمات التجارة في إطار سلاسل القيمة العالمية أن البلدان ينبغي أن تستورد سلعا وسيطة لغرض الإنتاج وأن تصدر سلعا جاهزة أو سلعا جاهزة للاستهلاك النهائي. وكانت التجارة في السلع الوسيطة قد شكلت نسبة تقرب من ٥٥ في المائة من التجارة العالمية في عام ٢٠١١. والتجارة في إطار سلاسل القيمة العالمية تسمح للبلدان بالتخصص في مهام محددة تؤدي في جزء معين من شبكة الإنتاج ("التخصص الرأسي")، مما يفسح المجال لفرص "التصنيع السريع الخطي". وقد استفاد بعض البلدان من هذا الأمر، إلا أن هذا الترتيب أسفر عما يُعرف باسم "التصنيع الهزيل" وفيه يتخصص البلد في أنشطة تعتمد على عمالة كثيفة لا تمتلك إلا مهارات قليلة دون أن يطور قدرته على تحسين الإنتاج. وتتراوح درجة القيمة المضافة على صعيد سلاسل القيمة، وتضيف بعض قطاعات الإنتاج - وأكثرها الخدمات مثل البحث والتطوير والخدمات الهندسية وخدمات تصميم المنتجات وتسويقها - قيمة أعلى من غيرها (مثل الصناعات التجميعية)، مما يشير إلى أهمية زيادة وتحسين التطور التقني للقدرات الإنتاجية المحلية، ولا سيما في قطاع الخدمات.

٩ - والنمو الدينامي في التجارة بين بلدان الجنوب، ولا سيما بين بلدان المنطقة الواحدة، يعتبر إلى حد بعيد انعكاسا لزيادة التبادل التجاري في نطاق سلاسل القيمة العالمية. وقد شكلت التجارة بين بلدان الجنوب نسبة ٥٩ في المائة من صادرات البلدان النامية في عام ٢٠١٣، وأصبحت تمثل ربع صادرات البضائع العالمية (الشكل الخامس). والنمو في التجارة بين بلدان الجنوب تدفعه آسيا التي تمثل حصتها من الصادرات نسبة ٨٥ في المائة من جميع الصادرات بين بلدان الجنوب. ونسبة ٥٠ في المائة من الصادرات بين بلدان الجنوب في آسيا يتم تبادلها على صعيد المنطقة الواحدة، وتتميز في الغالب بكثافة العنصر التكنولوجي فيها مقارنة بغيرها من الصادرات. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع معدل المكونات المستوردة في الصادرات الآسيوية يرجح كفة التبادل في نطاق الصناعة الواحدة داخل المنطقة، وإلى أن المنطقة أصبحت مركزا للإنتاج يورد السلع للأسواق الاستهلاكية وخاصة أسواق البلدان المتقدمة النمو.

الشكل الخامس

صادرات البضائع بين بلدان الجنوب كحصة من إجمالي صادرات البضائع في المجموعات المختلفة، ٢٠١٣ و ٢٠٠٠



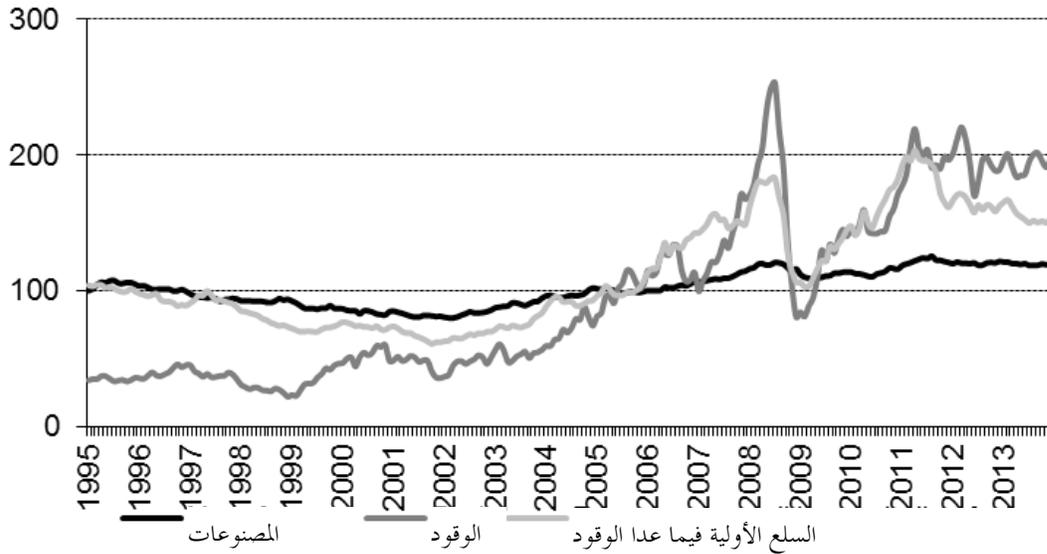
المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

١٠ - ولقد عزز ارتفاع أسعار السلع الأساسية النمو في القيمة الاسمية للتجارة العالمية وحسن شروط التبادل التجاري بالنسبة للعديد من مصدري تلك السلع (الشكل السادس). فقد زادت حصة التصدير الداخلة للبلدان المصدرة للنفط بنسبة ١٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٣ وتلك الداخلة للبلدان المصدرة للثروة المعدنية غير النفطية بنسبة ١٣ في المائة،

في حين ارتفعت الإيرادات ذات الصلة بالتصدير بنسبة ٩ في المائة بين كبار مصدري
المصنوعات. والكثيرون من مصدري السلع الأساسية الذين لم يتبعوا سياسة التنويع
ويعتمدون على تصدير الموارد الطبيعية وعلى أسواق محدودة، ومنهم مثلاً أقل البلدان نمواً
وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبدرجة أقل بلدان أمريكا اللاتينية وغرب آسيا،
لا يزالون مهمشين بدرجة كبيرة بعيدين عن التيار الرئيسي للتجارة العالمية، ويظل أداؤهم في
مجال التصدير معرضاً لمخاطر انتكاسات الأسعار على حين غرة وتغيرها المفاجئ على المدى
القصير. ويُذكر أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية يعزز أنماط التخصص التقليدية ولعله كان
عاملاً أثنى البلدان عن الشروع في التصنيع. ومع ارتفاع أسعار الغذاء، اشتدت الشواغل
بشأن الأمن الغذائي إذ تزايد إقبال الكثير من مصدري السلع الأساسية الزراعية على
التخصص في محاصيل التصدير وذلك مقابل اللجوء لاستيراد الأغذية الأساسية اللازمة لتلبية
احتياجات الاستهلاك الداخلي. وفي عام ٢٠١٢، لم يزد عدد مناطق البلدان النامية التي كان
صافي ميزان تجارتها في الأغذية الأساسية سالبا عن ٤ مناطق من أصل ١٣ منطقة.

الشكل السادس

مؤشر السعر العالمي لعينة مختارة من فئات بضائع التصدير، ١٩٩٥-٢٠١٣
(٢٠٠٥=١٠٠)

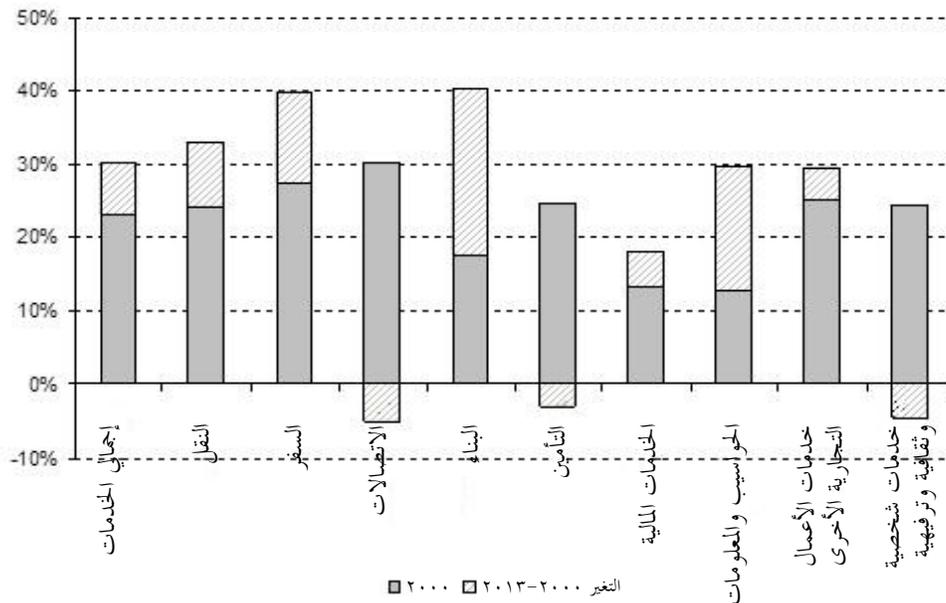


المصدر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية.

١١ - وكان النمو في اقتصاد الخدمات وفي تجارة الخدمات عاملا مهما دعم النمو المطرد في التجارة العالمية، إذ أن قطاع الخدمات يساعد على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية في جميع المجالات. وفي عام ٢٠١٢، مثلت الخدمات نسبة ١٤ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات ونسبة ٥١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، ارتفعت حصة البلدان النامية من صادرات الخدمات في العالم من ٢٣ إلى ٣٠ في المائة، ولا سيما في مجالات خدمات البناء والخدمات الحاسوبية والمعلوماتية (الشكل السابع). وللأنشطة الخدمية أهمية حيوية في التجارة، وذلك في سياق سلاسل القيمة العالمية. وبتقييم التجارة في القيمة المضافة، شكلت الخدمات نسبة ٤٥ في المائة من قيمة الصادرات العالمية من البضائع في عام ٢٠٠٩. وقد تجاوزت الصادرات الحديثة القابلة للتصدير من خدمات الأعمال التجارية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غيرها من الخدمات. وتمخضت هذه القطاعات الحديثة عن وفورات كبيرة في الحجم وعن آثار خارجية واسعة النطاق، وتمكنت من استيعاب العمالة الفائقة المهارة.

الشكل السابع

حصة الاقتصادات النامية في الصادرات العالمية من الخدمات موزعة حسب المجال، ٢٠١٣ و ٢٠٠٠



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

١٢ - وكثيراً ما تقتضي المعاملات المنطوية على خدمات أن يتواجد مقدمو الخدمة ومستهلكوها في مكان واحد، وهو ما يعني أن يتزايد تقديم الخدمات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. ويقدر الأونكتاد قيمة جميع المبيعات التي حققتها في عام ٢٠١٣ أفرغُ المنشآت بما مبلغه ٣٥ تريليون دولار. وبافتراض أن الخدمات تشكل نصف هذا المبلغ، يمكن القول بأن حجم التجارة من خلال الأفرع الأجنبية قد يصل إلى ١٧ تريليون دولار، وهو مبلغ يعادل ثلاثة أمثال صادرات الخدمات العالمية عبر الحدود. وتقتضي تجارة الخدمات أيضاً أن يعبر الأشخاص الذين يقدمون الخدمات الحدودَ إلى أسواق التصدير. وهذه الحركة الهامة للغاية بالنسبة لتقديم الخدمات المهنية وخدمات الأعمال التجارية يبدو أنها في ازدياد، حسبما يشير إليه النمو المستمر في تدفقات التحويلات العالمية. ففي عام ٢٠١٣، تلقت البلدان النامية ٤٠٤ بلايين دولار من التحويلات وبلغت التحويلات العالمية ما إجماليه ٥٤٢ بليون دولار^(٣).

١٣ - ولا يزال العديد من البلدان يواجه صعوبات في مساعيه إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام. ويظل معدل البطالة العالمي على ارتفاعه المستمر إذ تناهز نسبته الستة في المائة ويبلغ عدد العاطلين ١٩٩,٨ مليون نسمة تقريباً. وقد ارتفع متوسط معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة النمو بالذات ارتفاعاً حاداً إذ بلغ نسبة ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، فطال أشدُّ الضرر الشباب والعاطلين منذ فترات طويلة (١٢ مليون نسمة). وشيوع البطالة وانخفاض الأجور في العقود الثلاثة الماضية أديا إلى تراجع مساهمة دخل العمالة العالمية في إجمالي الناتج العالمي، حيث انخفضت تلك الحصة مما يزيد على ٦٢ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥٤ في المائة في عام ٢٠١١^(٤). ولا يزال معدل العمالة غير الرسمية المرتفع (٤٠-٥٠ في المائة) مثار قلق شديد في تلك البلدان، كما أن معدلات الفقر تظل مرتفعة في البلدان النامية المنخفضة الدخل إذ تزيد على ٤٥ في المائة^(٥).

١٤ - إن تطورات المشهد التجاري التي ورد وصفها أعلاه تشير إلى أن مكاسب الكفاءة المتأتية من التكامل التجاري لم تُترجم بعد إلى تنمية ذات قاعدة عريضة تتحقق من خلال جهود سياساتية محسوبة. ولكي يتم ذلك، سيقضي الأمر إجراء تدخلات متسقة ومتكاملة على صعيد السياسات تدعم التحول الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي وفي كل قطاع على حدة من أجل بناء قدرات إنتاجية متينة ذات قاعدة عريضة تتيح فرص التنويع والتطوير التكنولوجي وخلق الوظائف.

(٣) انظر: World Bank, Migration and Development Brief No. 22 (Washington, D.C., 2014).

(٤) تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.II.D.3).

(٥) انظر: International Labour Organization, *World of Work Report – 2014: Developing with Jobs* (Geneva, 2014).

ثالثاً - المستجدات في النظام التجاري المتعدد الأطراف

١٥ - يؤمل أن يتيح النظام التجاري الدولي بيئة تمكينية شاملة يتسنى فيها للتجارة أن تؤدي دوراً حافزاً في مجال تعزيز التنمية المستدامة. ورغم الانتكاسات المتكررة، تظل تعددية الأطراف منفعةً عامة عالمية ينبغي دعمها وحمايتها، كما أنها لا تزال تمثل بالنسبة لجميع البلدان، وخاصة البلدان الصغيرة، أفضل الضمانات ضد التزعة الحمائية والتمييز. والصعوبات التي تقف حائلاً أمام جهود أعضاء منظمة التجارة العالمية الرامية إلى اختتام جولة الدوحة بعد ١٢ عاماً من المفاوضات سلطت الضوء على ضرورة البحث عن سبل جديدة لبناء التوافق المتعدد الأطراف في مجال التصدي لحواجز التجارة وتشجيع مزيد من الانفتاح والتزاهة على صعيد التجارة الدولية. والبنية الراهنة للنظام التجاري الدولي وصكوكه الحالية تحتاج إلى إعادة النظر فيها بتأن من أجل تحديد أشكال التكيف اللازمة للتعامل بمزيد من الفعالية مع الواقع الاقتصادي السريع التغير وأولويات السياسات الإنمائية في القرن الحادي والعشرين.

جولة الدوحة

١٦ - افتُتحت جولة الدوحة في عام ٢٠٠١ واعتمد لها جدول أعمال واسع النطاق. ومفاوضات جولة الدوحة التي توصف بأنها "تعهدات كلية" تولي الاهتمام على سبيل الأولوية إلى الصعوبات التي تلاقيها البلدان النامية في مجال التنفيذ وإلى مسألة المعاملة الخاصة والتفاضلية من أجل معالجة الاختلالات التي خلفتها جولة أوروغواي السابقة، إضافة إلى البندين المدجحين في جدول الأعمال اللذين استُبقيا من تلك الجولة وهما الزراعة والخدمات. وبالنظر إلى طول أمد المفاوضات وانتكاساتها المتكررة وتزايد المحافل التفاوضية البديلة مثل العمليات الإقليمية والمحدودة الأطراف، يشيع يوماً بعد يوم الاعتقاد بأن تلك العوامل تضر بمصدقية تعددية الأطراف وتزيد إلى حد بعيد من حسامة التحديات التي يتعين على المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية التصدي لها. ولذلك أوليت عنايةً كبيرة في الفترة التحضيرية للمؤتمر التاسع، الذي عُقد في بالي بإندونيسيا في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، للتوصل إلى "نتائج" ملموسة مع التركيز على تيسير التجارة وعدة مسائل تتعلق بالزراعة والتنمية، وذلك بغية اختتام جولة الدوحة بأكملها.

١٧ - وقد اعتمد المشاركون في المؤتمر الوزاري التاسع إعلان بالي الوزاري ومجموعة من القرارات الوزارية والتفاهات والإعلانات تُعرف باسم "حزمة بالي". وتشمل هذه الحزمة خمسة قرارات وزارية وإعلاناً بشأن الزراعة، تتعلق بما يلي: (أ) تعريف "الخدمات العامة"؛ (ب) الاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي؛ (ج) تفاهم بشأن

إدارة التعريفات - الحصص الجمركية؛ (د) المنافسة في مجال التصدير؛ (هـ) القطن؛ (و) قرار وزاري بشأن اتفاق تيسير التجارة. وشملت الحزمة أيضاً أربعة قرارات وزارية عن مسائل ذات صلة بالتنمية، هي تحديداً: (ز) قواعد المنشأ التفضيلية؛ (ح) تنفيذ حكم الإعفاء المتعلق بالخدمات المقدمة من أقل البلدان نمواً؛ (ط) وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية ولا حصص مقررّة؛ (ي) آلية رصد للمعاملة الخاصة والتفاضلية. ولأن النصوص العشرة جرى التفاوض بشأنها مجتمعة، فقد كان تحقيق التوازن بين المصالح والطموحات على مستوى الموضوع الواحد وعلى صعيد المواضيع المختلفة حجرَ عثرة لا يستهان به. وشكّل بعض المواضيع ذات الأهمية الاقتصادية العملية، وخاصة تيسير التجارة والأمن الغذائي، صُلب العملية التفاوضية.

تيسير التجارة

١٨ - كان الهدف من المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة هو توضيح وتحسين الأحكام المنظمة للإجراءات الجمركية فيما يتصل بالمادة الخامسة (حرية المرور العابر)، والمادة الثامنة (الرسوم والإجراءات الرسمية)، والمادة العاشرة (نشر وإدارة الأنظمة المتعلقة بالتجارة) من مواد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. واتجه الاهتمام إلى تحسين الإجراءات الجمركية لتيسير أنشطة التبادل التجاري. ومن شأن مساعي التحسين هذه أن تسفر عن مكاسب مماثلة للمكاسب المتأتية من خفض التعريفات الجمركية، إذ أن الإجراءات الجمركية المرهقة دونما مبرر تزيد من تكاليف التجارة. وتشير التقديرات التي أعدها البنك الدولي والحفل الاقتصادي العالمي إلى أن مساعدة البلدان على قطع ولو نصف الشوط على طريق اعتماد أفضل الممارسات في مجال تيسير التجارة من شأنه أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي بنسبة ٤,٧ في المائة. أما مؤشرات تيسير التجارة الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فتبين التقديرات المستندة إليها أن التنفيذ الشامل لجميع التدابير المنصوص عليها في اتفاق تيسير التجارة من شأنه أن يقلل التكاليف الإجمالية للتجارة بنسبة ١٠ في المائة في الاقتصادات المتقدمة النمو وبنسبة تتراوح بين ١٣ و ١٥,٥ في المائة في البلدان النامية. ويُذكر أن تقليل تكاليف التجارة العالمية بنسبة ١ في المائة من شأنه أن يزيد الدخل العالمي بما يفوق ٤٠ بليون دولار، وهو مبلغ يتأتى أغلبه في البلدان النامية.

١٩ - وكانت الدعوة إلى التوصل لناتج ملزم قانوناً في مجال تيسير التجارة قد صدرت في الأساس عن بلدان كبرى تشارك بكثافة في أنشطة التصدير، سعياً منها إلى تحقيق ناتج ذات مغزى يستفيد منها مصدروها ومقدمو الخدمات فيها (خدمات التسليم السريع على سبيل المثال). ورغم التسليم بمنافع تيسير التجارة، فإن البلدان النامية التي لم تعتمد أفضل

الممارسات الدولية والتي تفتقر إلى قدرات مؤسسية أعربت عن شواغل بشأن تكلفة التنفيذ، إذ تبين أن تنفيذ بعض التدابير مثل تدابير إدارة المخاطر سيكون مكلفا نسبيا في حين أن تدابير أخرى يُعتمد عليها اعتمادا شديدا - مثل الاستعانة بالوسطاء الجمركيين واللجوء إلى "الاعتماد القنصلي" (أي التصديق على مستندات التصدير من قبل المكتب القنصلي في البلد المصدر) والتفتيش السابق للشحن - يصعب التخلص منها.

٢٠ - واتفاق تيسير التجارة، وهو أول اتفاق ملزم يُبرم بين أطراف متعددة منذ جولة أوروغواي، يتألف نصه النهائي من ١٢ مادة تتناول ما يقرب من ٤٠ إجراء جمركيا متخصصا (الفرع الأول) وأحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية (الفرع الثاني). وأدخلت ضمن الأحكام المتخصصة ضوابط ملزمة قانونا بشأن بعض التدابير الجمركية الأساسية منها ما يتعلق بالحصول على القرارات الجمركية المسبقة وتخليص البضائع قبل وصولها والإفراج عن البضائع والتدقيق التالي لتخليص الجمركي وما يتصل بمركز المشغل المعتمد والشحنات العاجلة. واستخدمت صياغة "بذل أقصى العناية" وأحكامها الخاصة فيما يتعلق بالتدابير ذات الأهمية الخاصة لبلدان معينة، منها على سبيل المثال ما يتصل باستخدام نظام النافذة الواحدة لتخليص الجمركي وبحظر التفتيش السابق للشحن والوسطاء الجمركيين. وقد حُذفت من النص الإشارة إلى أغلب المسائل المثيرة للجدل ومنها مثلا الصيغ المقترحة لحظر ممارسات الاعتماد القنصلي ولتوسيع مجال المرور العابر الحر بالنسبة لنقل النفط والغاز عبر خطوط الأنابيب والبنى التحتية الثابتة، إضافة إلى النقل بالشاحنات.

٢١ - ومن الأهمية بمكان أن الاتفاق ينص على شكل غير مسبق من أشكال المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية يربط رسميا بين قدرة البلدان على التنفيذ وتوافر الدعم في مجال بناء القدرات وتوقيت الالتزامات ومستواها. وبعبارة أخرى، يصبح للبلدان النامية الحق في أن تحدد بنفسها التزامات مختلفة تنفذها وفقا لجدول تنفيذ متباينة ورهنا بأحكام المرحلة الانتقالية والتوافر الفعلي لفرص بناء القدرات.

المواضيع المتعلقة بأقل البلدان نموا

٢٢ - دعت أقل البلدان نموا إلى تحقيق كامل النتائج المنشودة فيما يتعلق بقضايا خاصة بها خلال انعقاد المؤتمر الوزاري التاسع، إلا أن النتائج المحرزة فيما يتصل برؤية التنسيمة قد تعتبر نتائج متواضعة نسبيا من حيث أثرها الاقتصادي والقانوني على السواء. والوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية ولا حصص مقررّة هدف إنمائي دولي متفق عليه يرد بالفعل في إعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر في عام ٢٠٠٠ وفي برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا المعتمد للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. ويرمي هذا الهدف إلى مضاعفة حصة أقل البلدان نموا من

الصادرات بحلول عام ٢٠٢٠. ولم تُطرح إلا أحكام إرشادية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية ولا حصص مقررّة، فيما دعا المشاركون إلى إجراء تحسينات سريعة في التغطية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والحصص (بحلول عام ٢٠١٥) بالنسبة إلى البلدان التي لم تطبق بعد هذا الهدف في ٩٧ في المائة من بنود تعريفاتها الجمركية. ويتمثل الناتج المتعلق بقواعد المنشأ التفضيلية في مبادئ توجيهية غير ملزمة تبسّط تلك القواعد وتزيد من شفافيّتها.

سبل المضي قدماً

٢٣ - تكمن أهمية نتائج المؤتمر الوزاري التاسع أولاً وقبل كل شيء في إحيائها الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتمهيدها الطريق لتفكّر متأن في سبل المضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف. وبما أن المؤتمر لم يُعتبر قط بديلاً لجولة الدوحة، فقد تعين على أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يعدوا برنامجاً واضحاً للعمل لإحراز تقدم بحلول نهاية عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بالمسائل المتبقية التي لم تبت فيها الجولة المذكورة. وبناء على ذلك، أعطى الأعضاء الأولوية للمسائل التي فشل المؤتمر في إحراز نتائج ملزمة قانوناً بشأنها، ولسائر المسائل المطروحة في جولة الدوحة والتي لا غنى عنها لاختتام الجولة، وعمدوا بموازاة ذلك إلى إجراء استطلاع واف لُنهج تفاوضية أخرى. ومن المتوقع ألا يستبعد برنامج العمل اعتماد نُهج قطاعية أو محدودة الأطراف، مما قد يؤثر سلبيّاً على صلاحية نهج التعهد الكلي. وقد تمخضت المناقشات الجارية عن بضعة مبادئ رئيسية سيُستند إليها في مكونات برنامج العمل فيما بعد بالي وتجهيزه، وهي: (أ) ضرورة اتخاذ نهج متوازن فيما يتعلق بالزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات؛ (ب) الأهمية المحورية للبعد الإنمائي؛ (ج) ضرورة التركيز على "ما يمكن تحقيقه". وجدير بالذكر أن الآراء تتباين عما إذا كان من المستصوب استخدام مشروع النصّ الإجرائي الذي أُعد في عام ٢٠٠٨ بشأن الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية واتخاذ أساساً للعمل المقبل، أما البلدان النامية فتُفضل استخدامه لهذا الغرض.

٢٤ - وفي خضم هذه العملية التي يجري فيها تحديد وتوليف مجموعة متوازنة من المسائل للتفاوض بشأنها في سياق برنامج عمل ما بعد بالي، من المهم التنبيه إلى المستجدات التي تطرأ في مجال التجارة والسياسات التجارية وتؤثر على كل مجال من مجالات التفاوض. فالظروف الاقتصادية والسياساتية المحيطة بالمفاوضات المتعلقة بالزراعة مثلاً تغيرت إلى حد بعيد منذ عام ٢٠٠٨. وارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية الزراعية وتقلبها زادا من حدة الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي وسبل كسب الرزق في الريف، ودفعاً العديد من البلدان النامية التي

هي مستورد صاف للأغذية إلى حماية الإمداد بالغذاء محليا عن طريق مجموعة متنوعة من التدخلات السياساتية مثل دعم الإنتاج والاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء والشراء المتواصل في الأسواق العالمية (للتغلب على قيود التصدير). ويلاحظ بشكل متزايد أيضا حدوث طفرات في الاستيراد. وقد أدت الأسعار المرتفعة وعمليات إصلاح السياسات الزراعية الوطنية إلى تراجع كبير في استخدام الدعم المشوّه للتجارة، بما في ذلك من خلال "التنقل بين الصناديق" (وهي الممارسة التي تنتقل في إطارها سياسات الدعم المحلي التي تعتمد على البلدان من الصندوق البرتغالي أو الصندوق الأزرق اللذين يتيحان عددا كبيرا نسبيا من السياسات المحلية المشوّهة للتجارة، إلى الصندوق الأخضر الذي يحتوي على سياسات لا تشوه التجارة أو لا تفعل ذلك إلا بأقل قدر ممكن) وتوفير إعانات التصدير في البلدان التي اعتادت تقديم مثل هذه الإعانات. وتراجعت أيضا الحماية الجمركية، فيما أصبحت الحواجز غير الجمركية محسوسة بدرجة أكبر لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

٢٥ - وباتت القدرة على الوصول إلى الأسواق والاستفادة منها تعتمد أكثر فأكثر على الامتثال لتدابير تنظيم التجارة مثل الشروط الصحية والمعايير المتعلقة بالسلع. وتشكل هذه التدابير غير الجمركية تحديا للمصدرين والمستوردين ومقرري السياسات. وتشير التقديرات إلى أن تقييد التجارة الناشئ عن التدابير غير الجمركية يمثل نحو ضعف القيود الناجمة عن التعريفات الجمركية في المتوسط. وفي مجال الزراعة، وهو القطاع الذي يوليه العديد من البلدان النامية أهمية خاصة، يبلغ مستوى التقييد الناجم عن التدابير غير الجمركية ما متوسطه ٢٠ في المائة تقريبا، وهي نسبة تفوق كثيرا المتوسط الناجم عن التعريفات الذي يصل لنحو ٧ في المائة. وتكاليف الامتثال مرتفعة على نحو غير متناسب فيما يتصل بالبلدان الأصغر والأفقر من غيرها، إذ أن البلدان ذات الدخل المرتفع لديها قدرات داخلية على الامتثال للتدابير التقنية في حين أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل لا يمتلك مثل هذه القدرات. وقد حدد الأونكتاد كمياً الأثر الإضافي المشوّه للتجارة والناجم عن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية التي يعتمد عليها بلد متقدم النمو وقدّر أنها تعادل نسبة ١٤ في المائة من إجمالي التجارة الزراعية من البلدان الأقل دخلا.

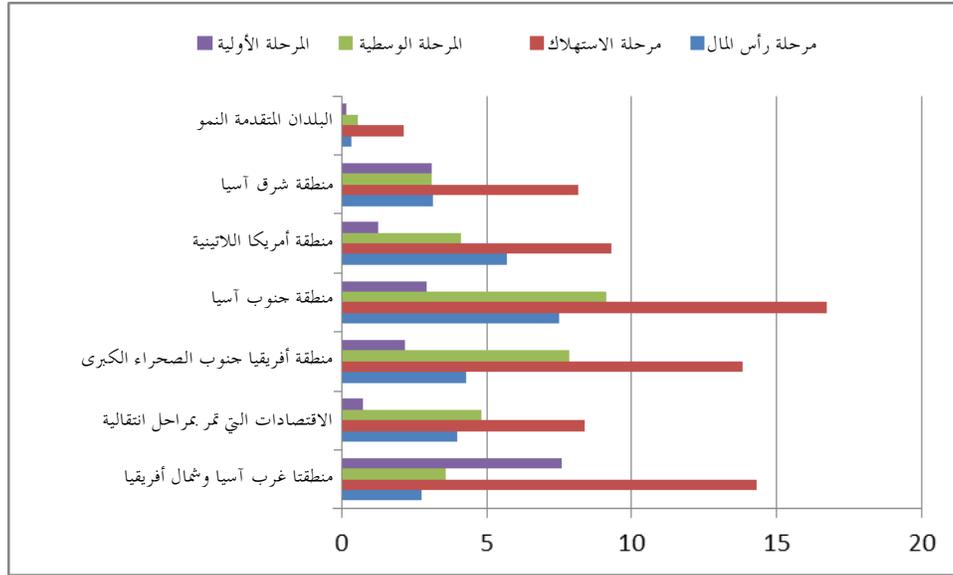
٢٦ - وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية، طرأ انخفاض كبير على التعريفات الجمركية المطبقة في البلدان النامية لأن العديد من البلدان يسعى إلى بناء قدرات محلية وإيجاد فرص عمالة في مجال الصناعة التحويلية، بيد أن الحساسية إزاء تخفيض التعريفات الجمركية ازدادت على ما يبدو في قطاعات الصناعة التحويلية، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الاستهلاكية الرئيسية التي ما زالت تستفيد كثيراً من أنواع الحماية في العديد من البلدان (الشكل الثامن). وازداد

بمرور الوقت توجيه صادرات الصناعات التحويلية إلى الأسواق الإقليمية، فيما يشير إلى أهمية الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي.

الشكل الثامن

القيود الناجمة عن التعريفات الجمركية، مصنفة حسب مرحلة التجهيز

(بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد.

٢٧ - ومن المرجح أن تتأثر تركيبة برنامج عمل ما بعد باي بالعمليات الإقليمية والمحدودة الأطراف الموازية. ففي تموز/يوليه ٢٠١٤، بدأ ١٤ بلدا يمثلون نسبة ٨٦ في المائة من التجارة العالمية في السلع البيئية مفاوضات جماعية للتوصل إلى اتفاق بشأن السلع البيئية. ورأى المشاركون أن تحرير التجارة في هذا المجال من شأنه أن يعزز النمو الأخضر والتنمية المستدامة مع توفير الزخم اللازم لاختتام جولة الدوحة. والمفاوضات مفتوحة أمام أي عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية، وستطبق النتائج، على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، على جميع أعضاء المنظمة. وستعتمد المفاوضات على قائمة من ٥٤ سلعة بيئية حددتها بلدان التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٢ لخفض تعريفات الاستيراد إلى ٥ في المائة أو أقل من ذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وتشمل هذه السلع العنفات الريحية وأجهزة رصد نوعية الهواء وألواح الطاقة الشمسية. والهدف من المرحلة الأولى من المفاوضات هو إلغاء

التعريفات الجمركية المفروضة على طائفة واسعة من السلع البيئية؛ وخلال المرحلة الثانية، ستُعالج مسألة الحواجز غير الجمركية التي تؤثر على المنتجات والخدمات البيئية.

٢٨ - وفي مبادرة أخرى محدودة الأطراف، شارك ٢٣ عضواً في منظمة التجارة العالمية يمثلون ٧٠ في المائة من التجارة العالمية في الخدمات في مفاوضات ترمي إلى التوصل لاتفاق بشأن التجارة في الخدمات. وتفيد التقارير بأن الهدف من المفاوضات هو التحرير الشامل والطموح لتجارة الخدمات من خلال الاستفادة من التحرير الذاتي والتحرير بشروط تفضيلية والسعي إلى اعتماد تطبيق أفقي للمعاملة الوطنية في جميع القطاعات وطرق الإمداد، بالإضافة إلى معالجة بعض المسائل التنظيمية. ومن المتوقع أن يعتمد هذا الاتفاق على النهج الذي أُتبِع في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات من أجل الترويج لتعميمه في مرحلة لاحقة على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية وتشجيع مشاركة أعضاء جدد. وقد أرجئ مؤقتاً التعميم التلقائي لاتفاق التجارة في الخدمات الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وذلك لعدم توفر العدد اللازم من أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين يؤيدون هذا الأمر مما يعني ضمناً أن الاتفاق المستقبلي بشأن التجارة في الخدمات سيكون اتفاقاً تفضيلاً تنظمه أحكام المادة الخامسة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. ومن الضروري إعداد تقييم دقيق للآثار المترتبة في مجال التنمية على أحكام اتفاقات التجارة في الخدمات التي تتعلق بالقواعد المتصلة بالأسواق وإمكانية الوصول إليها بالنسبة للمشاركين في تلك الاتفاقات وغير المشاركين فيها وبالنسبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، تفيد الطلبات المقدمة من أطراف محدودة في إطار جولة الدوحة بأن جملة المصالح التصديرية للمشاركين في الاتفاق قد تكون أساساً في أيدي تلك البلدان غير المشاركة في الاتفاق. وتستمر المناقشات المحدودة الأطراف أيضاً، رغم إيقافها حالياً، في تناول توسيع نطاق المنتجات والبلدان التي يغطيها اتفاق منظمة التجارة العالمية الحالي بشأن تكنولوجيا المعلومات. وقد دخل الاتفاق المنقح بشأن المشتريات الحكومية المبرم في عام ٢٠١٢ حيز النفاذ في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤.

المسائل النُظمية

٢٩ - لعل الكثير من الاهتمام يولى إلى مفاوضات جولة الدوحة التي طال أمدها. ولكن منظمة التجارة العالمية تؤدي العديد من المهام غير التفاوضية التي تعد أساسية لكفالة شفافية التجارة الدولية واستقرارها والقدرة على التنبؤ باتجاهاتها. والنظام التجاري المتعدد الأطراف في مجمله، كما تجسده منظمة التجارة العالمية، يظل منفعة عامة عالمية تتسم بالتفرد وهو نظام

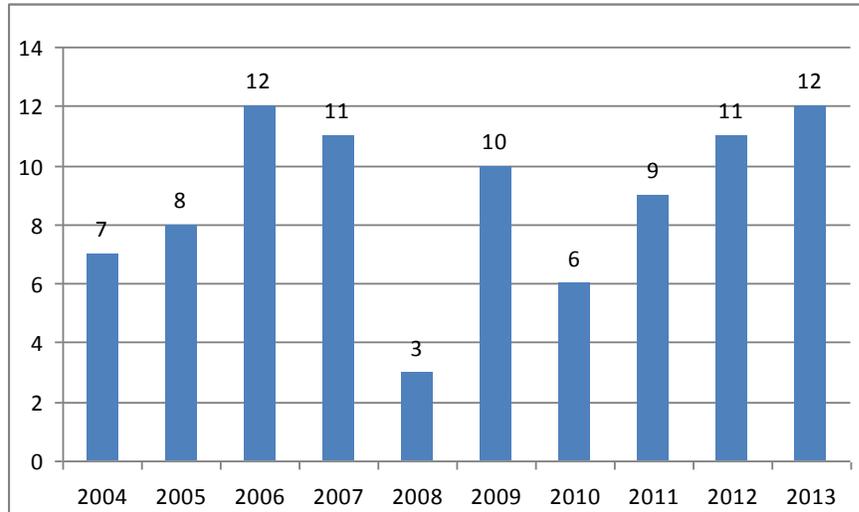
لا يزال يتمتع بالشرعية. غير أنه يواجه كذلك تحدياً هاماً يتمثل في التكيف على نحو أفضل مع المشهد التجاري المتغير والاحتياجات السياساتية الناشئة في القرن الحادي والعشرين.

٣٠ - وتعد القواعد والأحكام الحالية لمنظمة التجارة العالمية بمثابة ضمانات ضد التزوع إلى الحمائية والتمييز في مجال التجارة الدولية. ففي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، كانت هناك مخاوف شديدة على الصعيد العالمي من حدوث طفرة عامة في التدابير الحمائية إلا أن الأمر جرى احتواؤه احتواءً جيداً نسبياً، والفضل في ذلك يعود أساساً إلى امتثال البلدان لقواعد منظمة التجارة العالمية والتزامها بضبط النفس. ولا بد من دعم هذه الوظيفة الهامة المناطة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، فاحتمال أن تلجأ البلدان إلى تدابير تقييد التجارة احتمال قائم دوماً. وفي تقرير صدر مؤخراً، رأت منظمة التجارة العالمية أن أعضاء مجموعة العشرين وضعوا ١١٢ تدبيراً جديداً من التدابير التي تقييد التجارة أثناء الفترة الممتدة من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى منتصف أيار/مايو ٢٠١٤^(٦). وتمثل إجراءات تصحيح التجارة ما يزيد عن نصف تلك التدابير التقييدية الجديدة. ومع أن حصة التجارة المتأثرة بتلك التدابير لا تزال هامشية (٢,٠ في المائة من واردات البضائع العالمية)، لا بد من توخي الحذر لأن الغالبية العظمى من التدابير المقيدة للتجارة التي اتخذت منذ الأزمة العالمية (٩٣٤ من أصل ١١٨٥ تدبيراً) لا تزال قائمة وتشير التقديرات إلى أنها تغطي حوالي ٤,١ في المائة من واردات البضائع في العالم.

٣١ - ومن المسلم به على نطاق واسع أن آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية تؤدي وظيفتها بشكل جيد، حيث أن البلدان تلجأ إليها باستمرار. وقد أنشئت اثنتا عشرة هيئة خبراء في عام ٢٠١٣، وهو عدد مرتفع لم يسجل منذ عشر سنوات ويأتي بعد عدة أعوام من النمو المطرد منذ عام ٢٠٠٨ (الشكل التاسع). ويشير ذلك إلى أن نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية يتمتع بشرعية لا غبار عليها، ولكنه يدل أيضاً على ازدياد التوتر في العلاقات التجارية. وقد أصبحت المنازعات الأخيرة تتناول بصورة متزايدة تدابير تعكس "شواغل عالمية" تكمن في مواطن التلاقي بين التجارة ومجالات السياسة العامة القريبة الصلة بها، مثل الأنظمة المتعلقة بالتعبئة في صناعة التبغ، وتدابير تعزيز الطاقة المتجددة (تكنولوجيا الطاقة الريحية والطاقة الشمسية). بما في ذلك عن طريق مقتضيات المكون المحلي، والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية (المواد الخام والعناصر الأرضية النادرة)، ورعاية الأنواع الحيوانية (معاملة الفقمة والدلفين). وفي الوقت ذاته، يتواصل طرح المنازعات "التقليدية" في إطار آلية تسوية المنازعات، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة الإغراق والإعانات.

(٦) انظر: WTO, "Report on G-20 trade measures" (16 June 2014).

الشكل التاسع
عدد هيئات الخبراء المنشأة



المصدر: منظمة التجارة العالمية.

٣٢ - ويتبين أيضا استمرار تمتع النظام التجاري المتعدد الأطراف بالشرعية في كونه ما زال يجتذب أعضاء جددًا إليه وفي اتجاهه على ما يبدو نحو عالمية الشمول. وقد انضم إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥ ما مجموعه ٣٢ بلداً، مما رفع عدد أعضاء المنظمة إلى ١٦٠ عضواً، وكان اليمن آخرهم. ومن المتوقع أن تنضم سيشيل إلى المنظمة بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وقد شرعت هذه البلدان في إجراء إصلاحات هامة في السياسات العامة لمواءمة نظمها التجارية مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وكانت صياغة شروط انضمام متوازنة ومتسقة مع احتياجاتها الإنمائية تحدياً رئيسياً.

إطار

انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية: حالة اليمن

وافق اليمن على سلسلة من الالتزامات في إطار حزمة من الترتيبات التي مهدت لانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية. ومع أن المنظمة اعتمدت مجموعة من المبادئ التوجيهية لتيسير انضمام أقل البلدان نمواً إليها، فإنها لم تنطبق على اليمن. وتبين مجموعة الترتيبات التي مهدت لانضمام اليمن أن البلد الذي يرغب في الانضمام إلى المنظمة عليه أن يبذل جهوداً إصلاحية هامة. ففيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، ربط اليمن جميع التعريفات الجمركية بمعدل إجمالي متوسطه ٢١,١ في المائة، بعد أن كان المتوسط

المعمول به يبلغ ٧,١ في المائة. وفيما يتعلق بالخدمات، قدم اليمن تعهدات في ١١ قطاعاً من قطاعات الخدمات تشمل ٧٨ قطاعاً فرعياً، بما فيها الخدمات المالية وخدمات الاتصالات. وفي القطاع المصرفي يُسمح للمصارف الدولية، بعد مرور خمس سنوات على الانضمام إلى الاتفاقية، بأن تنشئ فروعاً دون قيود. وفيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، تُرفع جميع القيود القائمة حالياً التي تحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٣٣ - وفي حين لا يمكن التشكيك في طابع المنفعة العامة الذي يكتسي به النظام التجاري المتعدد الأطراف، يواجه النظام تحديات متزايدة تتعلق بتعزيز أهميته ومصداقيته. ومن أجل التصدي لتلك التحديات، من المهم أن ينجح هذا النظام النتائج التفاوضية المرجوة من جولة الدوحة وأن يعزز بنيته لتحسين الاستجابة للواقع الاقتصادي المتبدل ومواجهة التحديات العالمية المتغيرة. وقد اقترح عدة خبراء طائفة متنوعة من "المسائل التجارية المطروحة في القرن الحادي والعشرين" لكي تُدرج كبنود في جدول الأعمال المقبل للنظام التجاري المتعدد الأطراف. فعلى سبيل المثال، ذهب البعض إلى القول بأن ازدياد حجم التجارة في إطار سلاسل القيمة العالمية يستلزم تحويل محور التركيز في نُهج تحرير التجارة نحو تعميق تحريرها، ونحو تناول "الصلة القائمة بين التجارة والاستثمار والخدمات"، واعتماد منظور "كامل سلسلة الإمداد"، بما في ذلك من خلال التصدي للحوافز التنظيمية الجمركية وغير الجمركية على صعيد كل مجموعات الأنشطة التي تنطوي عليها سلاسل القيمة العالمية. ومن الضروري عند النظر في هذا الرأي أن يُؤخذ في الحسبان أن الحماية الجمركية لا تزال سائدة حتى في البلدان المشمولة بسلاسل القيمة العالمية، وأن التدخلات السياسية على مستوى التعريفات الجمركية والصناعة لا تزال تُستخدم لبناء القدرة الإنتاجية والتشجيع على التطوير داخل سلاسل القيمة العالمية.

٣٤ - وذهب آخرون إلى القول بضرورة تحديث "مجموعة قواعد منظمة التجارة العالمية" (القواعد والأحكام الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية) لتعكس على نحو أفضل زيادة تفاعل التجارة مع أهداف السياسات العامة الأوسع نطاقاً، ذلك لأن هذا التفاعل برز أكثر فأكثر كمصدر جديد للمنازعات التجارية. والأولويات التي حددها أعضاء منظمة التجارة العالمية في حزمة بالي (تيسير التجارة والأمن الغذائي) تعبر بالفعل عن تغير محور التركيز السياساتي نحو تعزيز التجارة في سلاسل القيمة العالمية وتناول أوجه التفاعل بين التجارة والأمن الغذائي. وتشمل البنود الأخرى المقترح إدراجها في جدول الأعمال العلاقة الوثيقة

المتنامية بين التجارة وتغير المناخ والنمو الأخضر (على سبيل المثال: التسويات الضريبية الحدودية فيما يتعلق بنظم الاتجار في الانبعاثات، وإعانات المكوّن المحلي، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والمشتريات الحكومية للطاقة المتجددة). وكما هو الحال فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية، زادت أسعار الطاقة المرتفعة من القلق إزاء إمكانية الحصول على الطاقة والمواد الخام (إعانات الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري، والقيود المفروضة على الصادرات). ويتزايد النظر إلى الاختلال في أسعار الصرف باعتباره عاملاً رئيسياً محمداً للقدرة التنافسية الدولية.

٣٥ - إن التطورات التي شهدتها جولة الدوحة على مر السنوات الاثني عشرة الماضية تشير إلى أهمية أن تُعزّز في المستقبل مهمة التفاوض المناطة بمنظمة التجارة العالمية^(٧). وبالعودة إلى أحداث الماضي لاستقراءها، يتبين أن وضع جدول أعمال طويل يتناول قضايا تجاوزت جدول الأعمال المدمج المتضمّن لبنود الزراعة والخدمات أُخّر إحراز تقدم. وأصبح حجم المساهمة المناسب المطلوب من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حجر عثرة مستمرا، مما دفع بعض الخبراء إلى التساؤل عما إذا كانت البنية الحالية للمعاملة الخاصة والتفاضلية لا تزال صالحة وإلى ترجيح التمييز بين فئات البلدان. وتبيّن أيضاً أن بعض العوامل المؤسسية التي تركز عليها المفاوضات أضرت بكفاءتها، ومن هذه العوامل مثلاً ضرورة اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، والعضوية الواسعة والمتنوعة، ومبدأ التعهد الكلي، وضخامة جدول أعمال المفاوضات، والافتقار إلى القيادة، وضعف اهتمام قطاع الأعمال التجارية. وعلى المدى الطويل، يصبح من الضروري إمعان النظر في أفضل السبل إلى تعزيز مهمة التفاوض المناطة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف في ضوء وجود عمليات تفاوضية موازية منها ما يتم إقليمياً وما يتم بين أطراف محدودة.

رابعاً - الاتفاقات التجارية الإقليمية

٣٦ - يُعد تزايد انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية أكبر تحد يواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف. فحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تلقت منظمة التجارة العالمية إخطارات بإبرام زهاء ٥٨٣ اتفاقاً ودخول ٣٧٧ منها حيز التنفيذ. وفي عام ٢٠١٢، كان كل بلد من البلدان المتقدمة النمو يتمتع بأفضلية الوصول إلى أسواق ٢٣ بلداً في المتوسط، وبلغت النسبة المشمولة باتفاقات تجارية إقليمية من تجارة تلك البلدان ٦٠ في المائة تقريباً^(٨). ومن خلال

(٧) انظر على سبيل المثال: *WTO, The Future of Trade: The Challenges of Convergence — Report of the Panel on Defining the Future of Trade convened by WTO Director-General Pascal Lamy* (24 April 2013).

(٨) انظر: UNCTAD/DITC/TAB/2013/2.

استحداث ضوابط رائدة، يُتوقع أن تضع الاتفاقات المعروفة باسم "الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة" نموذجاً جديداً للتعاون التجاري والاستثمار في المستقبل. و"الاتفاقات التجارية الإقليمية للقرن الحادي والعشرين" تختلف اختلافاً نوعياً عن الاتفاقات التجارية الإقليمية السابقة من حيث نطاقها وتكوينها وعمقها. وتتوخى هذه الاتفاقات تحقيق تكامل أكثر عمقاً وشمولاً، مع التركيز بشدة على الجانب التنظيمي من أجل وضع إطار عملي لسلاسل القيمة الإقليمية يكفل، من خلال تعميق التكامل التنظيمي، هيئة بيئة تجارية خالية من التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية بغية جعل الإطار التنظيمي أكثر توافقاً وشفافية. وبالإضافة إلى الترويج لفتح الأسواق بالكامل، أصبحت هذه الاتفاقات تتضمن طائفة من التدابير التنظيمية غير الحدودية، بما يشمل الاستثمار وسياسات المنافسة وحركة رؤوس الأموال وحقوق الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية.

٣٧ - وقد ترتب على ظهور الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة في الآونة الأخيرة تغيير هائل في الاتفاقات التجارية الإقليمية مثل اتفاق شراكة المحيط الهادئ، واتفاق شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، واتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وهي اتفاقات ترمي كلها إلى إنشاء مناطق اقتصادية عملاقة تغطي نسبة كبيرة من تجارة السلع والخدمات في العالم (انظر الجدول أدناه).

مقارنة بين الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة

الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة	عدد الأعضاء والخدمات	العالمية (السلع)	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	الناتج المحلي الإجمالي للعالم	عدد الأطراف
تحالف منطقة المحيط الهادئ	٤	٢,٦	٣,٩	٤,٥	٢,٨	٦
اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة	١٦	٢٧,٢	٤٢,٠	٤٧,٤	٢٩,٥	٢٣
اتفاق التجارة في الخدمات	٢٣	٦٤,٥	٧٢,٢	٦٤,١	٦٧,٣	
اتفاق شراكة المحيط الهادئ	١٢	٢٤,٣	٤٦,٣	٣٨,٣	٣٨,٩	٢٥
اتفاق التجارة الحرة الثلاثي	٢٦	٢,٠	١٩,٠	١٨,٨	١,٦	٤
اتفاق شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي	٢	٤٢,٩	٥٧,٨	٤٨,٨	٤٥,٤	صفر

المصدر: إحصاءات الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية.

٣٨ - وتختلف الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة اختلافا نوعيا عن الاتفاقات التجارية الإقليمية السابقة من حيث حجمها وعمقها وآثارها النُظمية. فمن خلال الإمعان في تحرير التجارة وإجراء موازنة رائدة ورفيعة المستوى للأطر التنظيمية على نحو يشمل حصة متزايدة من التجارة العالمية، يمكن أن تضر هذه الاتفاقات بالحوافز المرتبطة بتعددية الأطراف، ولا سيما من حيث الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات والاستثمارات والمشتريات الحكومية، وأن تُقوض أيضا أفضلية النظام التجاري المتعدد الأطراف التي تقوم على مبدأ عدم التمييز. فإبرام اتفاق شراكة المحيط الهادئ واتفاق شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي واتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة سيحد من انطباق المزايا الجمركية التي تتمتع بها الدول الأولى بالرعاية لتقتصر على بعض بلدان الاتحاد الأوروبي وعلى الولايات المتحدة الأمريكية. وستكون لهذه الاتفاقات آثار كبيرة على العوامل التي تحفز البلدان على التفاوض بشأن تخفيض التعريفات الجمركية في إطار شرط الدولة الأولى بالرعاية على الصعيد العالمي. ومن شأن الموازنة المتوخاة على الصعيد التنظيمي في إطار بعض الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة أن تعزز كذلك المكاسب التجارية المتوقعة من تعميق التكامل الإقليمي، في حين أن بعض المسائل ذات الآثار النُظمية، ولا سيما دعم الزراعة المحلية، لا يمكن التفاوض بشأنه إلا على الصعيد المتعدد الأطراف. وما من شك في أن هذه الاتجاهات الجديدة في الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة وما يترتب عليها من آثار في مجال التنمية تؤكد ضرورة التشديد على أفضلية النظام التجاري المتعدد الأطراف بغية تحقيق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٩ - وهذه الاتفاقات ومثلها الاتفاقات التجارية الإقليمية في القرن الحادي والعشرين عموما، قد تشكل من المنظور الإنمائي خطرا على البلدان النامية الأكثر ضعفا وهشاشة التي يمكن أن ينتهي الأمر إلى إقصائها بكل بساطة. أما عندما تشارك تلك البلدان، فإن إدراج الشروط التفضيلية القائمة في إطار ترتيبات تفضيلية أحادية الجانب غالبا ما يكون محفزا رئيسيا في الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة بين بلدان الشمال والجنوب. وتواجه البلدان النامية الأكبر حجما صعوبات في تأمين إمكانية الوصول الفعال إلى الأسواق في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية، إذ أن تلك الاتفاقات غالبا ما تستبقي التعريفات الجمركية المرتفعة على المنتجات التي تتأثر بالاستيراد، بما فيها منتجات الألبان والسكر والملابس، والتي تجتذب مستويات عالية من الحماية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

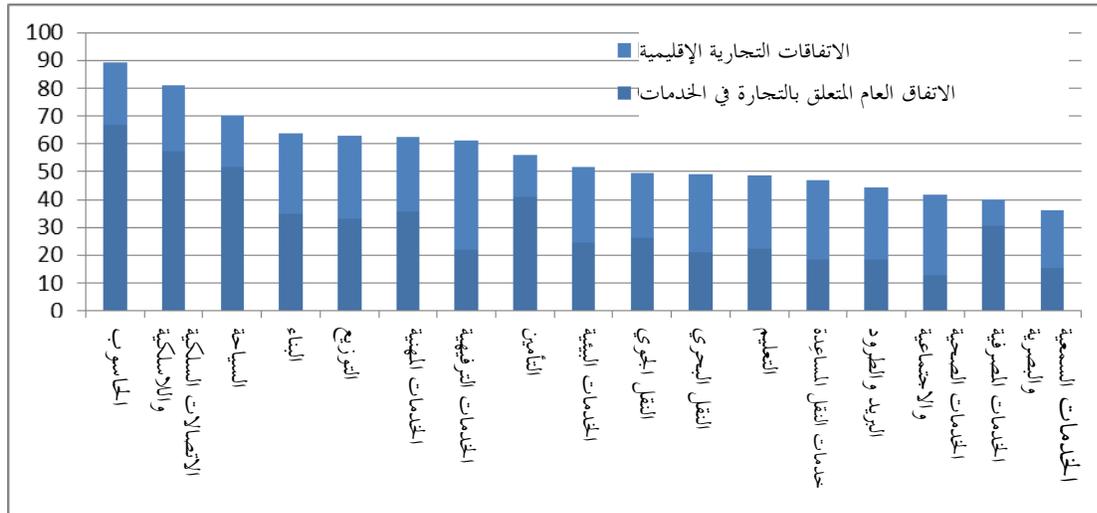
٤٠ - وفي الجيل الجديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة بين بلدان الشمال والجنوب، يُعد ضمان أن محتوى الاتفاق ملائم وأن عملية تحرير التجارة في دولة عضو

سليمة من حيث وتيرتها وتسلسلها أحد الشواغل الرئيسية لدى البلدان النامية. وترد في هذه الاتفاقات بعض المسائل التنظيمية الجديدة التي لم تتناولها منظمة التجارة العالمية، مثل الاستثمار، والمنافسة، والعمالة والمعايير البيئية، وضرائب التصدير وقيوده المفروضة على المواد الخام والطاقة، والبيانات الشخصية، وتحتوي أيضا على التزامات وقواعد أكثر صرامة من تلك التي تفرضها منظمة التجارة العالمية بشأن مسائل من قبيل المعايير، والخدمات، والمشتريات الحكومية، وحقوق الملكية الفكرية. ولذلك، فلا بد من موازنة أهداف فتح الأسواق مع المرونة اللازمة لتصميم وتنفيذ تدابير تساعد على بناء قدرات إنتاجية أساسية واحتلال مرتبة أعلى في سلم القيمة.

٤١ - وقد تزايدت تجارة الخدمات حتى أصبحت سمة رئيسية للاتفاقات التجارية الإقليمية، ولا سيما بين بلدان الشمال والجنوب. فعلى الصعيد العالمي، يتضمن ثلثا هذا النوع من الاتفاقات التزامات تتعلق بالخدمات. وتباين الالتزامات التي يفرضها الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات وتلك التي ترد في الاتفاقات التجارية الإقليمية من حيث مستواها في جميع القطاعات (الشكل العاشر). ففي إطار الاتفاق العام، يبدو قطاعا الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية القطاعين الأكثر انفتاحا من بين جميع قطاعات الخدمات وما زالا يشهدان تحريرا أكبر للتجارة فيهما في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. ومن بين جميع قطاعات الخدمات المتصلة بالبنية التحتية، غالبا ما ينخفض لدرجة كبيرة مستوى الالتزامات التي يفرضها الاتفاق العام في قطاعات فرعية ثلاثة في مجال النقل (القطاعات البحري والجوي وقطاع الخدمات المساعدة) إلا أن مستواها يشهد تحسنا كبيرا نسبيا في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وعلى النقيض من ذلك، يشهد قطاع الخدمات المالية ارتفاعا نسبيا في مستوى الالتزامات المنصوص عليه في الاتفاق العام، ولكنه القطاع الذي يشهد أقل درجة تحسن في السياق الإقليمي، ولا سيما في المجال المصري. وقد يعزى ذلك إلى أن نطاق المعاملة تفضيلية أكبر في قطاع خدمات النقل عما هو عليه في قطاع الخدمات المالية، إذ أن القرب الجغرافي والعلاقات الثنائية الخاصة عنصران مهمان في القطاع الأول في حين أن المعاملة التفضيلية في القطاع الثاني قد تؤدي إلى التحايل على الأطر التنظيمية عن طريق نموذج المراجعة.

الشكل العاشر

متوسط مستوى الالتزامات المنصوص عليها في كل من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات والاتفاقات التجارية الإقليمية بالنسبة إلى جميع البلدان



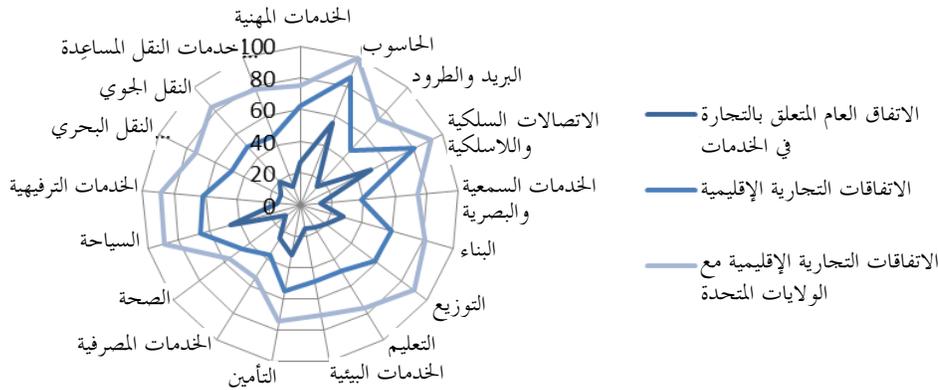
المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى مجموعة بيانات منظمة التجارة العالمية.

٤٢ - وبالنسبة لالتزامات البلدان المتقدمة النمو، ليس في الاتفاقات التجارية الإقليمية إلا قدر محدود من التحسن مقارنةً بما يرد في الاتفاق العام، غير أن التزامات هذه البلدان بموجب الاتفاق العام يزيد مستواها عموما عن التزامات البلدان النامية. ويمكن الجزم بأن قطاعي الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية والقطاع المالي (المصري) لم تُسجل في أي منها التزامات تتجاوز أحكام الاتفاق العام (من حيث التشجيع على مزيد من تحرير التجارة أو النص على قواعد أكثر صرامة)، بينما يُلاحظ في قطاع النقل حدوث تحسن متواضع. وفي المقابل، يبدو أن الاتفاقات التجارية الإقليمية كان لها أثر أقوى في التحفيز على تحرير التجارة بالنسبة للبلدان النامية. ومستوى الالتزامات المنصوص عليه في جميع القطاعات بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية أعلى بكثير من نظيره في الاتفاق العام (الشكل العاشر). ويعزى ذلك جزئيا إلى الانخفاض النسبي الذي يتسم به مستوى الالتزامات المبدئية الواقعة على عاتق البلدان النامية بموجب الاتفاق العام. ومع ذلك، فإن بعض البلدان، ولا سيما تلك التي طلبت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تعهدت بالتزامات هامة. وربما يكمن تفسير آخر في عدم تناظر هيكل المساومة في الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة بين بلدان الشمال والجنوب. وقد سجلت البلدان النامية التي أبرمت اتفاقات تجارية إقليمية مع الولايات المتحدة

مستوى انفتاح مرتفع للغاية، بما في ذلك في القطاعات التي عادة ما تعتبر حساسة، مثل خدمات البريد والطرود وخدمات النقل والخدمات المهنية والمالية (الشكل الحادي عشر).

الشكل الحادي عشر

متوسط مستوى التزامات البلدان النامية بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات وبموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية



ملاحظة: أبرمت الولايات المتحدة اتفاقات تجارية تفضيلية مع البلدان التالية: الأردن، البحرين، بنما، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السلفادور، سنغافورة، شيلي، عُمان، غواتيمالا، كوستاريكا، كولومبيا، المغرب، نيكاراغوا، هندوراس.

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى مجموعة بيانات منظمة التجارة العالمية.

٤٣ - ورغم أن النهج المختلفة المتبعة لتحرير التجارة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية (نهما القوائم السلبية والإيجابية) يمكن أن يتباين أثرها من حيث درجة تحرير التجارة في قطاع الخدمات، فقد أتت الاتفاقات التجارية الإقليمية التي أبرمت في الآونة الأخيرة بابتكارات تُحفز على تعزيز تحرير الأسواق. فيحوز، على سبيل المثال، أن تكون الالتزامات مستندة إلى شروط الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك من خلال مطلب التوقف عند الحدود القائمة (أي المطلب الذي لا يسمح للبلدان بخفض درجة تقيدها بالتزاماتها) وتطبيق "شرط عدم التراجع" الذي ينص على الإدراج التلقائي لتدابير تحرير إضافية في المستقبل. ويجوز أيضاً أن تطبق المعاملة الوطنية على أساس أفقي على جميع القطاعات ووسائل الإمداد. وشرط الدولة الثالثة الأولى بالرعاية، الذي بات يُدرج بشكل متزايد في الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة مؤخراً، يرمي إلى ضمان حصول الدول الأطراف في اتفاق تجاري إقليمي ما على أفضل معاملة تفضيلية ممكنة تقدمها الدول الأخرى الشريكة في الاتفاق، وهو ما لا يسمح به مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المنصوص عليه في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في

الخدمات. ويثير هذا الشرط المطبق في اتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان الشمال والجنوب الشواغل إذ يُخشى أن يثني الدولة الطرف عن اتخاذ خطوات طموحة لفتح أسواقها مع طرف ثالث، بما في ذلك في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة فيما بين بلدان الجنوب.

٤٤ - وسيتحول محور التركيز في الاتفاقات التجارية الإقليمية الحديثة في القرن الحادي والعشرين إلى مواءمة الأنظمة للحد من تباين المعايير الوطنية التي تؤثر على التجارة. ومن بين المقترحات المقدمة في هذا الصدد إدراج أحكام بشأن الاتساق التنظيمي يُطلب بموجبها إلى كل دولة عضو إنشاء آلية مؤسسية على مستوى الحكومة الوطنية تُعنى بتيسير التنسيق المركزي وباستعراض ما يجتد من "تدابير تنظيمية مشمولة" باتفاقات، وذلك لتعزيز التقارب بينها. ويتضمن ذلك إجراء تقييمات للأثر المترتب على التدبير التنظيمي في ضوء الهدف المتوخى والكفاءة المنشودة وفقا للممارسات المتبعة في بعض البلدان. وقد يقيد هذا الأمر قدرة السلطات التنظيمية ومن الممكن أن يتعذر تنفيذه في بعض البلدان النامية التي تعاني من ضعف القدرات والموارد على الصعيد المؤسسي. ويتوقع أن تكون الأحكام التنظيمية التي تنبثق من مساعي الاتساق التنظيمي المعتمدة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة (مثل اتفاق شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، واتفاق شراكة المحيط الهادئ) أكثر نجاحا من حيث درجة الامتثال لها على الصعيد العالمي، بحيث تسفر عن "سباق إلى القمة" في المجال التنظيمي. بيد أن ضبط العمليات والأطر التنظيمية الوطنية دوليا من خلال عمليات تخضع للاتفاقات التجارية الإقليمية وتهدف في جوهرها إلى تحرير التجارة أثار القلق أيضا إزاء ما يمكن أن ينجم عنه من آثار سلبية على الاستقلالية التنظيمية الوطنية في قطاعي الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية.

٤٥ - وكثيرا ما تتضمن الاتفاقات التجارية الإقليمية أحكاما تتعلق بحقوق الملكية الفكرية تتجاوز تلك المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وتؤثر على مختلف السياسات العامة بدءا من الصحة وانتهاء بالابتكار. وتمثل السمات الرئيسية لاتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة في الآونة الأخيرة في أنها توسع إلى حد كبير نطاق الحماية لفئات معينة من حقوق الملكية الفكرية، وتعزز حقوق حائزي الحقوق، وتحّد في الوقت ذاته من نطاق الاستثناءات والقيود المفروضة على مستخدمي حقوق الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال، أدت بعض أحكام الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى زيادة مستويات الحماية لحقوق الملكية الفكرية بسبل منها مثلا: حماية براءات الاختراع لمدة تزيد على ٢٠ عاماً؛ وتمديد حقوق التأليف من ٥٠ إلى ٧٠ عاماً بعد وفاة المؤلف؛ والسماح بالحيازة الحصرية للبيانات لفترة لا تقل عن خمس سنوات؛ ووضع قواعد تتعلق بالمعاملة الوطنية دون استثناءات؛ وتيسير سبل الحصول على الموارد الجينية وقبول الكائنات المحورة

وراثيا؛ وتوسيع نطاق حماية العلامات التجارية لتشمل العلامات التجارية غير المرئية؛ وتعزيز حماية التكنولوجيات الرقمية؛ وتسجيل براءات اختراع النباتات والحيوانات.

٤٦ - وكان للاتفاقات التجارية الإقليمية أيضا تأثير على تحرير المشتريات الحكومية، التي تمثل سوقا تستأثر بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد شكّلت المشتريات الحكومية لفترة طويلة أداة صناعية وسياساتية هامة من أجل دعم الموردين المحليين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والتطور التكنولوجي. وعلى الرغم من أن السياسات الداخلية التي تتطلب تفضيل المحتوى المحلي ("بالطريق الوطني" مثلا) أسهمت تاريخيا في تطوير بعض الصناعات الاستراتيجية، فإن هذه السياسات غير منظمة عموما في إطار منظمة التجارة العالمية بالنسبة لمعظم البلدان النامية غير الأطراف في الاتفاق بشأن المشتريات الحكومية، بل إن أشكال المرونة السياساتية الهامة هذه تتزايد القيود المفروضة عليها بفعل شروط الاتفاقات التجارية الإقليمية. وعلى سبيل المثال، فإن اتفاقات التجارة الإقليمية أدت إلى زيادة ملموسة في عدد البلدان التي تستخدم أحكاما على شاكلة اتفاق المشتريات الحكومية، حيث أن البلدان غير الأطراف في الاتفاق (مثل شيلي) وافقت على التقييد بأحكامه.

٤٧ - وفي مفاوضات الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة التي عُقدت في الآونة الأخيرة، بُذلت المساعي لمواجهة الأثر الذي يُحتمل أن يكون محلاً بالمنافسة والناشئ عن تملك الدول لمؤسسات الأعمال وتلقيها في الأغلب قدرا من المعاملة التفضيلية، بما في ذلك معاملة مالية تفضيلية، الأمر الذي اجتذب بالتالي انتباها مركزا. وقد سعت بعض الأحكام الإقليمية إلى إرساء "حيادية تنافسية" بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة عن طريق إزالة هذه المزايا البنوية. وشددت بلدان كثيرة على أهمية مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة في تحقيق أهداف السياسة العامة، بما في ذلك في مجالات الطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات البريد والطرود، والخدمات المالية. وثار القلق أيضا بشأن التقييد المحتمل للاستقلالية التنظيمية للدول في ضوء الإدراج المتزايد لآلية لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في اتفاقات التجارة الإقليمية. وينظر إلى مثل هذه الآلية بوصفها تمنح المستثمرين الأجانب حقوقاً أكبر وتؤدي إلى "جمود تنظيمي" نظراً إلى أن الجهات التنظيمية قد تحجم عن اتخاذ إجراءات تنظيمية معينة (وضع أنظمة بيئية مثلاً) خشية تقديم طعون قانونية بشأنها في إطار الآلية (في قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة مثلاً).

٤٨ - ويزداد السعي إلى توطيد وتوسيع نطاق مبادرات التكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية سليمة توفر محفلاً داعماً لاندمماج البلدان النامية في سلاسل القيمة

الإقليمية. وتشكل الاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب الآن ثلثي جميع الاتفاقات السارية من هذا النوع. ويتزايد استخدام البلدان النامية لمبادرات التكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز وفورات الحجم والتنويع وتحسين المرونة. وإضافة إلى إتاحة استغلال وفورات الحجم، تمثل مبادرات التكامل فيما بين بلدان الجنوب قواعد انطلاق لتحقيق التكامل العالمي، وهي تعزز تجارة السلع غير التقليدية كما تتوافر في إطارها الإمكانيات التي تسهل التنويع. وفي أفريقيا، تتجه الجهود نحو دعم التجارة داخل القارة عن طريق الإسراع بإبرام اتفاق قاري للتجارة الحرة في عموم أفريقيا (منطقة التجارة الحرة القارية) بحلول عام ٢٠١٧، بناءً على المبادرة الثلاثية القائمة بين جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وغيرها من الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي آسيا، انخرطت الاقتصادات النامية بقوة في اتفاقات التجارة الإقليمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لا سيما مع البلدان الآسيوية الأخرى. وتتجه رابطة أمم جنوب شرق آسيا نحو تكوين منطقة تجارة حرة للرابطة في عام ٢٠١٥ دعماً لإنشاء جماعة اقتصادية في عام ٢٠٢٠. ومن شأن الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة أن تشمل غالبية اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة. وفي أمريكا اللاتينية، كانت هناك تحديات كبرى أعاقَت التكامل الاقتصادي على مر السنين. ولا تزال الجهود تُبذل، باستخدام صيغ ومبادرات مختلفة، لإيجاد استراتيجيات إنمائية مُجدية ومستدامة من خلال ترتيبات التكامل القائمة، مثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، إضافة إلى المبادرات التي أُطلقت حديثاً مثل تحالف منطقة المحيط الهادئ (بيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك). وتعتبر الاتفاقات التجارية الإقليمية محافل تعمل على تنمية القدرة الإنتاجية وشبكات النقل والبنية التحتية على الصعيد الإقليمي إلى جانب الربط بشبكات الاتصالات وهو أمر لا بد منه لتقديم خدمات البنية التحتية. وقد ثبت أن هذه المبادرات التعاونية تشكل، إلى جانب تحرير التجارة، عنصراً لا بد منه للتنمية الإقليمية.

٤٩ - والتوسع والانتشار الكمي للاتفاقات التجارية الإقليمية وترسخها النوعي عوامل تشير إلى ضرورة تحقيق التماسك بينها وبين النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن المهم أن يُكفل حدوث تقارب بين العمليات المتعددة الأطراف والعمليات الإقليمية لضمان المزيج الأمثل من الترتيبين كليهما، وأن يكفل كذلك الاتساق بين العمليات الإقليمية بحيث يتسنى لها مجتمعة إيجاد بيئة تُيسر التنمية المستدامة. وهناك أيضاً حاجة إلى رقابة متعددة الأطراف تتسم بالقوة وإلى أحكام تتصف بالفعالية، ومن السبل إلى تحقيق ذلك وضع معايير دنيا للأحكام التنظيمية الإقليمية. والمطلوب هو تحقيق الاتساق الإنمائي بحيث لا تضرر الاتفاقات

الإقليمية بالنظام التجاري المتعدد الأطراف بتقويض مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية الذي ينص عليه والاستحواذ على المساحة السياسية التي يتيحها.

خامسا - خاتمة

٥٠ - شهد كل من التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي تحولا كبيرا نحو الإنتاج المحزراً وتعدد الأقطاب والهيكلية الإقليمية، مع تحقيق الاندماج بخطى متفاوتة في مختلف البلدان. ولا تزال التجارة تضطلع بدور رئيسي في التنمية وينبغي ترسيخها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كأداة تمكينية قوية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ويمكن للفرص التي تتيحها التجارة الدولية، إذا ما استُغلت على نحو سليم، أن تكون قوة دافعة ذات قدرة كبيرة على خلق فرص العمل وتشجيع استخدام الموارد بكفاءة وتوفير الحوافز لمنظمي المشاريع، فتؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين مستويات المعيشة في البلدان كافة. ولكن الشروط التي تنظم التجارة والاتساق بين السياسات التجارية وسائر السياسات التكميلية، هما اللذان يُحفزان الآثار الإيجابية. ومن أجل مواءمة أفضل لنهج تحرير التجارة بحيث تتناسب مع مقتضيات التنمية التي تشمل الجميع، من الضروري تعزيز الاتساق في صنع السياسات الاقتصادية الدولية في مجالي التجارة والتنمية.

٥١ - ومن المتوقع أن تقدم التجارة إسهاما واسع النطاق في سياق تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وسيقتضي ذلك صياغة سياسات تدعم علاقة إيجابية بين التجارة والسياسات العامة ذات الصلة، بما في ذلك السياسات الاجتماعية وتلك المتعلقة بالتوظيف والسياسات المالية والتكنولوجية والصحية وتلك المتصلة بالطاقة والتعليم والبيئة والهجرة. والتغير في الاحتياجات والأولويات السياسية على الصعيد الوطني يستلزم هئية مناخ دولي مؤات وبيئة تجارية عادلة ومفتوحة وإفساح المجال لكي تنفذ البلدان تلك السياسات، بحيث تزدهر التجارة ويتسنى تقاسم عائدات التنمية بشكل عادل فيما بين البلدان وداخلها.

٥٢ - وعلى الصعيد الدولي، ينبغي مواصلة التعاون المتعدد الأطراف وتوسيعه. ويؤكد العمل الذي أنجزته الأونكتاد بشأن التجارة والتنمية خلال السنوات الخمسين الأخيرة الدور الرئيسي للتجارة كمحرك للنمو. ويتعين تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه منفعة عامة عالمية من خلال تجديد زخمه ومصداقيته وجدواه في ضوء التحديات الإنمائية للقرن الحادي والعشرين التي تواجه أشد الفئات فقرا وضعفا وتعرقل التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وينبغي كذلك تعزيز الاتساق بين الاتفاقات المتعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية حتى يمكن تحويل مجمل هذه الترتيبات إلى بيئة مواتية بشكل فعلي للتنمية.